

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني

وعضوية القضاة السادة

محمد الحمصي ، د. مصطفى العساف ، داود طيبة ، محمد ارشيدات

المميزان

١- أيمن "محمد علي" درويش الخليلي.

٢- درويش مصطفى درويش الخليلي.

وكيلهما المحامي فارس عطاالله الشهبان.

المميز ضد:- البنك العربي الإسلامي الدولي.

وكيله المحامي خالد الخيري.

بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٨ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف عمان في الدعوى رقم ٢٠١٦/٤٩٣٤ بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٩ والمتضمن رد الاستئناف شكلاً والمقدم للطعن في القرار الصادر عن محكمة بداية حقوق غرب عمان في الدعوى رقم ٢٠١١/٤١٦ بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٩ والقاضي بإلزام المدعى عليهم بالتكافل والتضامن بأن يدفعوا للمدعية مبلغ ١٠٥٥٢٦٠ دينار مليون وخمسة وخمسين ألفاً ومئتين وستين ديناراً وتضمن المدعى عليهم الرسوم والمصاريف ومبلغ ٥٠٠ دينار أتعاب محاماة وتثبيت الحجز التحفظي وتضمن المستأنفين الرسوم والمصاريف ومبلغ ١٧٥ دينار أتعاب محاماة.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:-

١. تجاهل القرار المميز أن المميزان لم يتبلاغا أصولياً وأن كافة التبليغات لم تتضمن ما يثبت تبليغ المميزين لأية تبليغات أصولية.

٢. جانب القرار المميز الصواب لعدم مراعاته أن الطعن المقدم من قبل المميزين قدم على العلم.

٣. لم يراع القرار المميز بأن المشرع رتب آلية تبلغ المطلوب تبلغه بالمواد ٧ و٨ و٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية.

٤. القرار المميز جاء غير معلل وغير مسبب ومخالف لأحكام القانون.

لهذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

بتاريخ ٢٠١٦/٥/٥ قدم وكيل المميز ضدها لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً ورد التمييز.

القرار

بالتدقيق و المداولة نجد إنه وبتاريخ ٢٠١١/٦/١٩ أقامت المدعية :- شركة البنك العربي الإسلامي الدولي - وكلاؤها المحامون حسام صلاح وعلاء الخطيب وخالد الخيري بموجب وكالة عامة رقم (٢٠١١/٤٨) كاتب عدل عمان جمعية البنوك محفوظ صورة عنها بالملف لدى محكمة بداية حقوق غرب عمان الدعوى رقم ٢٠١١/٤١٦ بمواجهة:

(١) أسامة درويش مصطفى الخليي.

(٢) أيمن "محمد علي" درويش الخليي.

موضوعها مطالبة بمبلغ (١٠٥٥٢٦٠) دينار مليون وخمسة وخمسين ألفاً ومئتين وستين ديناراً وقل ٢٢٨-سا.

مؤسسة دعواها على الأسباب والوقائع التالية:-

١- المدعية هي شركة مساهمة عامة مسجلة في سجل الشركات بموجب الرقم ٣٢٧ بتاريخ ١٩٩٧/٣/٣٠.

٢- منح المدعى عليه الأول تسهيلات مصرفية بموجب عقد طلب شراء بضاعة للبيع بالمرابحة للأمر بالشراء وبالشروط والضمانات المتعلقة بها وعقد الملحق بطلب شراء بضاعة مرابحة للأمر بالشراء بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٠ بقيمة (٥٦٠٠٠٠٠٠) دينار تسدد على

أربع أقساط سنوية قيمة كل قسط (١٤٠٠٠٠٠) دينار يستحق القسط الأول بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٠ والقسط الأخير بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٠

٣- يكفل المدعى عليهم الثاني والثالث المدعى عليه الأول بالتضامن والتكافل لتسديد التزاماته بموجب سند كفالة عامة ومطلقة غير قابل للرجوع أو النقض بالشروط والضمانات المتعلقة بها وذلك بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٤

٤- لم يلتزم المدعى عليهم بسداد الأقساط المستحقة وترصد بذمتهم مبلغ (١٠٥٥٢٦٠) دينار .
٥- لدى مطالبة المدعى عليهم لسداد الأقساط المستحقة إلا أنهم ممتنعون ولا زالوا دون مسوغ قانوني .

وبنتيجة المحاكمة أمام محكمة بداية حقوق غرب عمان وبتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٩ أصدرت حكمها القاضي بإلزام المدعى عليهم بالتكافل والتضامن بأن يدفعوا للمدعية مبلغ ١٠٥٥٢٦٠ دينار وتضمنهم الرسوم والمصاريف ومبلغ ٥٠٠ دينار أتعاب محاماة وتثبيت الحجز التحفظي.

لم يلقَ هذا الحكم قبولاً لدى المدعى عليهما الثاني والثالث درويش مصطفى الخليلي وأيمن "محمد علي" الخليلي فطعنا فيه استئنافاً حيث أصدرت محكمة استئناف عمان قرارها رقم ٢٠١٦/٤٩٣٤ تاريخ ٢٠١٦/٣/٢٩ القاضي ببرد الاستئناف شكلاً لتقديمه خارج المدة القانونية وتضمنين المستأنفين الرسوم والمصاريف ومبلغ ١٧٥ دينار أتعاب محاماة عن المرحلة الاستئنافية.

لم يرتضِ المستأنفان بهذا القرار فطعنا فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحتهما التمييزية وتبلغها وكيل المميز ضده بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢ وقدم اللائحة الجوابية عليها بتاريخ ٢٠١٦/٥/٥ ضمن المدة القانونية.

وعن أسباب التمييز:

ومفادها تخطئة محكمة الاستئناف بقرارها القاضي ببرد الاستئناف شكلاً حيث أن المستأنفين (المميزين) لم يتبلغوا القرار المستأنف بشكل أصولي.

في هذا نجد إن المستأنفين قد تبليغا حكم محكمة الدرجة الأولى رقم ٢٠١١/٤١٦ المستأنف (المميز أيمن) تبلغ بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٢ والمستأنف (المميز درويش) تبلغ بتاريخ ٢٠١٢/٤/٣ وقد ورد بمشروعات المحضر على التبليغيين أنه ولعدم وجود المطلوب تبليغه بالذات تبلغ بواسطة الموظفة التي تعمل لديهما البالغة السن القانوني ووقعت واستلمت التبليغيين للحكم المستأنف.

وحيث إن التبليغ بهذه الصورة جاء متفقاً وأحكام المادة الثامنة من الأصول المدنية فهو تبليغ صحيح وقانوني ومجري لاحتساب ميعاد الطعن آخذين بالاعتبار أن المميزين لم ينكرا عمل موقع ومستلم التبليغ لديهما وحيث إن محكمة الاستئناف توصلت للنتيجة ذاتها فإن قرارها برد استئنافهما شكلاً جاء متفقاً وأحكام القانون وأن الطعن الوارد بهذه الأسباب لا ينال من حكمها مما يتعين رده.

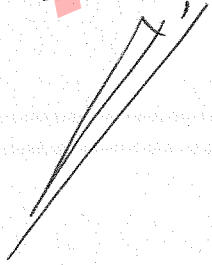
وعن اللائحة الحوابية :

ففي ردنا على أسباب التمييز ما يفي بالغرض من الرد عليها وتجنباً للإطالة نحيل إليه.

لهذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٩ ربيع الأول سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٩/١٢/٢٠١٦ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس



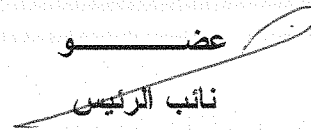
عضو

نائب الرئيس



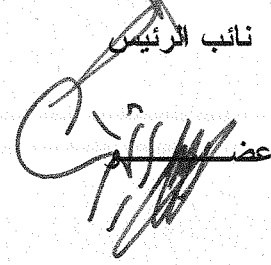
عضو

نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس



رئيس الديوان

دقق / د.س